

الذي اوتي جوامع الكلم عليه او حتمه فعمله عليه
 توفيقا بين الحد ^{بين} والواجب عن حديث عمر رضي الله
 عن اوجه الوجه الاول انه يحول على انه كان نذريوما
 وليلة بدليلاته لفظ مسلم عن ابن عمر انه جعل على
 نفسه يوما يعتكف فقال عليه السلام اذن نذرك وقال
 ابو الفرج موه في الصحيحين فيكون عبر عن ذلك تارة
 بيوم وتارة بليلة والوجه الثالث قال ابو الحسن بن
 بظال قال عمراة نذرت ان اعتكف يوما وليلة في الجاهلية
 فهذا اصل الحديث فنقل بعض الرواة ذكر الليلة و
 حدها ويجوز للراوي نقل بعض ما سمع والوجه الثالث
 ان الصوم كان في اول الاسلام بالليل ولعل ذلك كان قبل
 نسخه ذكر في الذخيرة والوجه الرابع ان النوى اكد
 على صاحب المهدى باسئد لاله حديث عمر هذا وقال
 مو نذرت الجاهلية وقد نذرت ان النذر الجارية في الكفر
 لا يعتقد على الصحيح فلم يكن ذلك شيئا واجبا عليه
 والوجه الخامس قال الاصحاب و ابو الحسن بن بظال
 مو يحول عند الفقهاء على الحص والنذب لان الاسلام
 ك ما قبله ويهدى له لو وجب وقال المهلب كما كان
 في الجاهلية من الايمان والطلاق وجميع العقود يهدى بها
 الاسلام ويسقط حرمتها فيكون الامر بذلك انما استجاء
 كيلا يكون خلفا في الوعد واتا الجواب عن حديث الدار
 قطنج الذي حسنه وقال انفروه به سعيد بن بشر فقد
 قال يحيى بن معين وابن عمير سعيد بن بشر ليس بشيء
 وقال النسائي ضعيف وعصبة الدار قطنج معروفه
 فان قيل لو كان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم لم يكن
 له فيه تعالى عن المباشرة

له فيه تعالى عن المباشرة لاجل الاعتكاف في معنى الجوامع
 لما ذكر الله تعالى الوطئ في آية الآية وعلق ذلك بالصوم
 في النهار عطف عليه حكم الاعتكاف وذكر حظر الوطئ معه
 كالصوم لانه قد يقع في الليل الذي ليس معه صوم ويفسد
 به اعتكافه فلا يكتفى بمنع الوطئ لاجل الصوم حتى يكون
 لاجل الاعتكاف ايضا والجواب عن قولهم الصوم اصل
 بنفسه وهو بشرط لصحة جميع الفرائض وقد تقدم في
 باب قضاء الفوائض وهو فيه معنى الشرط لصحة الاعتكاف
 فلا سراعي وجوهه ووجهه له اذا تحذر كذا واعتكاف
 رمضان يصح الاعتكاف معه ولا يقع الصوم الا بربطه
 وكذا في قضاءه لانه يحكي الاداء وفيه رخصة اخرى لا
 يصح اعتكافه فيه خلافا لغيره ولو صام ولم يعتكف
 فعليه صوم شهر يتتابع باعتكافه وعند زفر والحسن
 ورواية عن ابو يوسف لا شيء عليه وتامه في التحرير
 ثم الصوم شرط الواجب رواية واحدة وشرط النفل
 في رواية الحسن عن ابن حنيفة واقوله يوم عا هذه الرواية
 ولو افسد يقضيه وفي ظاهرها الرواية ومور رواية الاصل
 رواها محمد بن ابن حنيفة انه غير مقدر وهو مذهبه
 وحتى اذا قطعه قطع ولا يشترط فيه الصوم وروي
 بشير بن الوليد قاضي القضاة عن ابن يوسف اقله
 اكثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر الاعتكاف
 قبل الزوال يصح نذره عنده ذكر في التحرير وفي الذخيرة
 وفي ظاهرها الرواية عن ابن حنيفة الصوم ليس بشرط فيه و
 مو قولهما فعلم ان الصوم ليس بشرط عند ابن يوسف وان
 شرط الصحة الاعتكاف اكثر النهار والذي يدل على ان

Copy University